الفصل الثانى

تقسيم الحاجات بين الاقتصاد الإسلامى والوضعي

قبل التعرض إلى مستويات التقسيم الاقتصادي للحاجات من وجهة النظر الإسلامية، نناقش فيما يلي مدى صحة لجوء بعض الاقتصاديين إلى التقسيم الأصولي للحاجات، وتطبيقه في المجال الاقتصادي ، فقد لجأ كثير من الباحثين إلى كتب أصول الفقه في ترتيبها لأوليات الحاجات ..

وكتب الأصول في تقسيمها لمستويات الحاجات ما بين ضرورية، وحاجيه، وتحسينية، كان لها هدف تشريعي محض ، بحيث تحدد مستويات الضرورة التى يباح عندها الحكم شرعا بإعذار من اضطرته الضرورات إلى الخوض في المحظورات.

فالخمر على سبيل المثال، لا يجوز اللجوء إليها إلا في حالة هلاك محقق نتيجة عدم وجود مياه للشرب، وهنا الحاجة في إطار الضرورات، لمواجهة ظرف استثنائي، ولكن من وجهة النظر الاقتصادية لا تدخل الخمر في الضرورات.

فالضرورات الاقتصادية مقصود بها ، ما عليه قوام العيش والحياة في الظروف العادية، ولا تقاس عند مستويات الضرورة الاستثنائية ، أما الضرورة التى يقاس عليها في أصول الفقه ، فهي التى تفضى إلى هلاك محقق ما لم يؤخذ برخصتها.

هذا هو أساس التصنيف الذي توجه إليه علماء أصول الفقه إحكاما لقواعد التفرقة بين مستويات الحاجات ، وقد أوضحها أحد علماء الأصول بقوله:

«فأما الأمر الضروري : فهو ما تقوم عليه حياة الناس ولابد منه لاستقامة مصالحهم، وإذا فقد اختل نظام حياتهم ، ولم تستقم مصالحهم، وعمت فيهم الفوضى، والمفاسد.

والأمور الضرورية للناس بهذا المعنى ترجع إلى حفظ خمسة أشياء: الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال، فحفظ كل واحد منها ضروري للناس.

وأما الأمر الحاجي : فهو ما تحتاج إليه الناس لليسر والسعة ، واحتمال مشاق التكليف ، وأعباء الحياة ، وإذا فقد لا يختل نظام حياتهم ولا تعم فيهم الفوضى كما إذا فقد الضروري ، ولكن ينالهم الحرج والضيق ، والأمور الحاجية للناس بهذا المعنى ترجع إلى رفع الحرج عنهم ، والتخفيف عليهم ليحتملوا مشاق التكليف. وتيسر لهم طرق التعامل والتبادل وسبل العيش.

وأما التحسيني: فهو ما تقتضيه المروءة والآداب وسير الأمور على أقوم منهاج، وإذا فقد لا يختل نظام حياة الناس كما إذا فقد الأمر الضروري، ولا ينالهم حرج، كما إذا فقد الأمر الحاجي، ولكن تكون حياتهم مستنكرة في تقدير العقول الراجحة والفطر السليمة، والأمور التحسينية للناس بهذا المعنى ترجع إلى مكارم الأخلاق ومحاسن العادات وكل ما يقصد به سير الناس في حياتهم على أحسن منهاج»[1].

ولا شك أن علماء الأصول لهم في ذلك فضل تنبيه الاقتصاديين الإسلاميين إلى هذا التفاوت ، إلا أنه لا يجوز الاعتماد على هذا التصنيف بشكل كامل في تحديد مستويات الحاجات الاقتصادية ، نظراً لاختلاف الهدف بين الفكر الاقتصادي الذي يرصد الحاجات بصفة عامة وفق مستوياتها ، ولا يستهدف غرض تحديد المستوى الذي يستوجب حكما شرعيا محددا كما يفعل رجل أصول الفقه.

فالأصولي يبحث عن مدار الحكم ومناطه كي يحدد مستوى التصرف الإنسانى من حيث الحلال والحرام والمستحب والمكروه ثم المباح، أما الاقتصادي فإنه يبحث في تحليل الظاهرة الاقتصادية والتعرف على أبعادها فحسب.

واختيار النهج الأصولي في ترتيب الحاجات، صرف نظر الكثير من الباحثين عن محاولة استخلاص الحاجات بمستوياتها المختلفة كما جاء ذكرها في الكتاب والسنة، وعلى سبيل المثال .. الزينة تعد من الوجهة الاقتصادية حاجة لها وزنها النفسي لدى الإنسان بدليل قول الله ﷻ

﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾[آل عمران: ١٤]،

بينما في نظر الأصولي الزينة أمر تحسيني يأتى في الترتيب الأخير من الحاجات.

ومن جانب آخر، يعتبر مستوى الحاجة من الوجهة الاقتصادية أمر نسبى، فشراء سيارة مثلاً بالنسبة إلى موظف بسيط تعد إسرافاً، أما شراؤها من جانب رجل أعمال ميسور الحال فهي ضرورية له .. هذا في نظر الاقتصادي، أما من حيث مستوى الضرورة

---

١) الشيخ عبد الوهاب خلاف - علم أصول الفقه- القلم الكويت . دار القلم دبى، دار القلم القاهرة - أبريل سنة ١٩٨٨- صفحة ٢٠٥.

الشرعية لدى الأصوليين، فالسيارة في مثل هذه الحالة تصنف في قسم الحاجيات أو التحسينات.

فالاقتصادي ينظر إلى الأهمية النسبية في تقرير الحاجات التى تتناسب مع مستوى كل إنسان قبل أن يقرر ما إذا كان التصرف الاقتصادي يقع في دائرة الرشد أم يعد من قبيل التبذير، أما الأصولي فينظر إلى مستوى ضرورة الإبقاء على حياة الشخص المستهلك.

ومع تطور الحياة ، يلاحظ مراعاة مستوى الاستهلاك في حالة من التغير المستمر حيث «أن رغبات الإنسان لا تقف عند حد الحاجات الأساسية ، فالإنسان لم يعد يأكل ويشرب لمجرد الحياة ، ولكن يدخل التعديل والتحسين والتهذيب على شكل غذائه ومحتوياته، فيتحول مقصود الغذاء بالتدريج إلى لون من المتعة ، ولعل من الطريف أن نذكر هنا ما يردده البعض أحيانا من أن الإنسان لم يعد يأكل ليعيش ، ولكن أصبح يعيش ليأكل.

كذلك الحال بالنسبة للملبس والمسكن ، فلم يعد الإنسان ينظر إلى الملبس على أنه وسيلة لستر عورته أو حماية جسمه من تقلبات الجو، ولكنه أصبح ينظر ليه على إنه لون من الأناقة.

ولم يعد الإنسان يكتفي بكوخ يؤويه ولكنه يتطلع الآن إلى مسكن فاخر التأثيث مزود بكل وسائل الراحة والمتعة والتسلية .

وهكذا تتغير حاجات الإنسان باستمرار من وقت إلى أخر، ذلك أن طموحات البشر وتطلعاتهم لا تقف عند حد . فما كان يرضى به آباؤنا وأجدادنا في الماضي لم نعد نرضى به اليوم ، وما نرضى به اليوم لن يرضى به أبناؤنا في المستقبل، وفضلا عن ذلك فإن قدرات الإنسان هي الأخرى تتطور وتنمو لكي تستطيع أن تشبع تلك الحاجات المتزايدة ، ولكي تستطيع أن تغذي هذه الطموحات وتشبع هذه التطلعات»[1].

وهذا التغير يجعل تقسم الحاجات في حالة من التطور، الذي لا يمكن معه القول بثبات تصنيف الحاجات، إلا في مدى زمني محدود.

والخلاصة أن النهج الأصولي في ترتيب الحاجات لتحديد مستوى الحكم الشرعي الملائم لمستوى ضرورة كل قسم منها ، يختلف في هدفه عن النهج الاقتصادي التحليلي الذي يستهدف التعامل مع الحاجات من حيث مستوى إلحاحها النفسي ودراسة مدى تناسب الظروف الاقتصادية مع إشباعها .

---

١) يراجع تفصيلا .. سير/ روي كالن – المرجع السابق

تقرير مستوى الحاجات من الوجهة الاقتصادية:

الاقتصاد الوضعي نظر إلى الحاجات على مستوى واحد من القياس، حين قرر بأن الحاجات غير متناهية، ولم يفرق بين مستوى الحاجات، فالحاجات الضرورية والتكميلية تعد متناهية عند مستوى معين من الإشباع، أما الرغبة في المزيد والتطلع اللامحدود للإنسان، فهذا يعد من قبيل الرغبات غير الواقعية، برغم ما قد يؤدى إليه ذلك التطلع من إيقاد جذوة الطموح لدى الإنسان.

وفى الرؤية الإسلامية، صنف البعض العوامل التى تؤثر في الحاجات على النحو التالي:

«١ ـ عوامل ذاتية: ترجع إلى طبيعة الإنسان الحيوية كالحاجة إلى الطعام والشراب والمسكن والمواصلات والعلاج، وهى حاجات موضوعية لا تتباين نوعية الإشباع فيها، ومنها ما هو دوري متجدد ومنها ما هو لا يتجدد.

٢ ـ عوامل خارجية: ترتبط بالمجتمع واهتماماته وتختلف باختلاف المستوى الاجتماعي والثقافي وتتأثر بجواذب إعلامية ودولية. وهو لذلك شخصية تتباين وتتنوع»[1].

وترتيباً على تلك العوامل يمكن تقسيم مستويات الحاجات الاقتصادية إلى ثلاث مستويات:

المستوى الأول: حاجات ضرورية لا غنى للإنسان عنها وتتوقف حياته على الحصول عليها، والكل مشترك في الحرص على توفيتها بصرف النظر عن مستواه الاجتماعي، وتشمل الحاجات الأساسية من مطعم ومأكل ومشرب وملبس، ويلاحظ أن إشباع كل طبقة يتفاوت نسبياً حسب مستواها الاجتماعي.

المستوى الثاني: ويتمثل في الحاجات التكميلية، وإذا استغنى عنا الإنسان فإنه لا يتعرض إلى خطر، مثل الرغبة في الزينة والمظهر الاجتماعي اللائق، ولكنها تحتل عنده أهمية خاصة، إلا أنها أقل من المستوى الضروري الذي تتوقف عليه حياة الإنسان، كما هو في المستوى الأول.

المستوى الثالث: وهى حاجات ترفيه، يتجه إليها الإنسان، رغبة في حب الظهور، أو الاستعلاء بالتباهى والتفاخر على الآخرين. وهذه الحاجات لا وزن لها في حفظ حياة الإنسان، ويمكن الاستغناء عنها.

والحرص على تلك الحاجات الترفيه لمجرد الرغبة في التعالى والتكبر يعد إثما ينبغى لصاحبه أن يتوب عنه.

---

١) الأستاذ يوسف كمال محمد محمد – فقه الاقتصاد الإسلامي – دار القلم – عام ١٩٨٨ – ص٣٥.

المستوى الرابع: تطلعات طموحه لا نهاية لها ، لآمال مادية غير واقعية ، ولا تتناسب مع الظروف الاقتصادية والمستوى الاجتماعي لأصحابها ، مثل تطلع إنسان في أدنى السلم الاجتماعي إلى تملك برج متعدد الأدوار ، وسيارات من آخر الموديلات .. إلخ .

وهذه التطلعات أشبه بأحلام اليقظة ، ولا يكاد يفلت منها أى مستوى اجتماعي ، وكما قال النبى ﷺ :

«لَوْ كَانَ لابْنِ آدَمَ وَادِيانِ مِنْ مَالٍ لابْتغى ثالثا ولا يمْلأُ جَوْفَ ابْنِ آدَم إلاَّ التُّرَابُ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَاب»[1].

والاقتصاد الوضعي تعامل مع الحاجات، بمنطق المستوى الرابع منها، أى الطموح غير المتناهي للإنسان إلى المزيد، حتى وإن كان عنده ما يكفيه بما يناسب وضعه الاجتماعي.

وترى المدرسة التاريخية في الاقتصاد الوضعي «الدوافع التى تحرك الإنسان متنوعة للغاية ومنها على سبيل المثال ، لا الحصر : التباهى بالرغبة في المجد ، اللذة التى يوفرها العمل ذاته ، الإحساس بالواجب ، الشفقة ، الجود والإحسان ، حب الأهل وذوى القربى، أو العرف وحسب .

وفى هذه المعاني يقول كنايس أن الزعم بأن الإنسان تحركه بالفعل دوافع ذاتية بحتة معناه أن ننكر وجود أى دافع أفضل أو أن ننظر إلى الإنسان على انه كائن يملك عدداً من مراكز النشاط النفسي التى يعمل كل منها بصورة مستقلة عن غيره»[2].

ومن أثر ذلك لا بد أن تنشأ أزمة ، لأن الاقتصاد الوضعي قبل بالتطلعات اللامتناهيه وضع فرضاً مستحيلاً، في مواجهة واقع اقتصادي محكوم بكفاءة تشغيل واستثمار أفراده ، مما يجعل الأزمة في مفارقة لا تنتهى، مهما بلغ الواقع الاقتصادي من الكفاية وحسن الأداء .

وقد عبر أحد الاقتصاديين الإسلاميين عن خطأ الفكر الوضعي بقوله: «إن المقولة الاقتصادية عن لا نهائية الحاجات، هى مقولة موضوعة تحت التحفظ في الاقتصاد الإسلامي، ويترتب على ذلك أن وضع لانهائية الحاجات موضع شك يضع تحت التحفظ أحد ركنى قضية الندرة أو المشكلة الاقتصادية . وهكذا تكون مشكلة الندرة الاقتصادية قد وضعت موضع الشك»[3].

---

١) رواه البخاري فى صحيحه – كتاب الرقاق – باب ما يتقى من فتنة المال.

٢) الدكتور راشد البراوى – المرجع السابق – ص ١٢٩

٣) الدكتور رفعت العوضى – المرجع السابق – ص ٣٩.